

مُهَمَّة

لائحة بيروت بدها قلب

البرنامج الإنتخابي

2022



حزب الحوار الوطني في النشأة والمبادئ

تأسس حزب الحوار الوطني في العام 2004 وكان مؤسسه فؤاد مخزومي وما زال يؤمن بضرورة مشاركة المواطنين اللبنانيين في الحياة السياسيّة للنهوض بالبلد نحو التقدّم والازدهار على كل صعيد.

لكنّ تطوّر الأحداث بعد ذلك أوقع لبنان واللبنانيين في مأس كبرى حلّت بعدها على البلد طغمة حاكمة عزمت على تهيش الناس وإلهاثهم بسّتى الأساليب التحريضية وبأبشع الغرائز الفئويّة، وعلى نبش قبور الماضي المقيت، وزرع أوهام غدٍ لا وجود له، من أجل تحييد المواطنين وتغييبهم تمهيداً لسلبهم حقوقهم وأموالهم عن جشع متجذّر في هذه الطغمة وشهوة تسلّطٍ ومكابرة وفساد بلا رادع أو رقيباً.

فكان لا بدّ من دعوة المواطنين جميعاً إلى حوار وطنيّ رفضاً للسقوط في ظلمات الأمر الواقع واجتناباً للويلات التي سرعان ما ثبت أنها تقودنا نحو الكارثة الكبرى التي بلغناها.

الحزب يخوض اليوم معركة استنهاض الناس وإعادتهم إلى صلب المعادلة السياسيّة كي يتمكنوا من إزاحة هذه الطبقة الفاسدة ممسكين بزمام المبادرة في تقرير حاضرهم ومنع مستقبلهم.

لذلك يدعو الحزب جميع القوى التي تناهض الطغمة الحاكمة إلى حوار وطني جامع سعياً إلى تضامن فاعل وراسخ في ما بينها عماده المبادئ التالية:

1- النزاهة

لا مكان بيننا لأية جهة أو شخصية عبثت بالمال العام وغابت الشفافية عن أدائها في إدارة البلد وتعاطيها الشأن العام، ممّا أوصلنا إلى الكارثة المالیة والاجتماعیة والإنسانیة التي نرزح تحتها حالياً.

تفلّت هؤلاء الفاسدين من المحاسبة أتاح لهم فرص الإمعان في فسادهم وارتكاب أعنى السرقات، فحرموا الدولة من مواردها، على حساب حسن إدارة الشأن العام وعلى حساب الشعب الذي أفقره وقطعوا باب رزقه حتى أوصلوه إلى اليأس من أي إصلاح ممكن.

2- المسؤولية

لا مكان لمن يتعاطى بشؤون المواطنين مستخفاً بمسؤوليته، ممعناً في إبعادهم عن متابعة حقوقهم والدفاع عنها وفي تهميشهم إمّا بالترغيب أو التهيب وبكل ما من شأنه هدم دولة القانون الراعية للخير العام ومصالح الناس.

3- الموقف السيادي

لا بدّ من التزام سيادة لبنان على كافة أراضيه ومؤسّساته. وهذا ما يستدعي قيامنا بإبعاد كلّ جهة خارجية تحاول التّدخل في صنع القرار الوطني وكل من لا يضع مصالح الوطن فوق كل اعتبار.

4- مواكبة التطوّر

العالم في حركة دائمة ومتسارعة. لذلك ما من غدٍ واعِدٍ للوطن والمواطنين ما لم نَقم بمواكبة هذه الحركة متمسكين بجذورها العربيّة لتطويع كلّ تطوّر أو تغيير في خدمة استمرار مجتمعتنا وازدهاره وحضوره المتميّز. لذلك لا مكان بيننا للظلاميّة ولكل ما هو بائد ومستخرج زوراً من ماضٍ لا يُشبهنا، فنحن نصبو إلى أن نكون ريادةً منفتحين على العصر جديرين بهويّتنا العربيّة، أوفياءً لأجيالٍ سبقتنا فصنعت لنا نهضة عربيّة نحرص على استمرارها وتألّفها ونأبى لها السقوط في عصرٍ مفتعلٍ من الانحطاط.

5- احترام التنوّع

مجتمعتنا متنوّعة وهذا مصدر غنى، فمن التفاعل العضوي بين مكوّن وآخر يولد التمايز الذي جعل من وطننا درّة هذا الشرق. لن يكون لبنان قائماً على قهر بعض مكوّناته لبعضها الآخر، بل على التضامن الصادق والعميق، وأعتناء كلّ فئة ذات قيم راسخة على درب الحق والخير والجمال بما عند غيرها من ثوابت على درب نفسه. لتحقيق هذا التكامل الحضاريّ بيننا جميعاً لا بدّ من نبذ كلّ مسعى إلى الهيمنة وإلى فرض إرادة فريق على آخر أو إلى إنكار فئة لغيرها من المواطنين، ومنع كل محاولة لوضع اليد على الدولة التي هي للجميع من دون استثناء، فلا يكون تفرد بقرار أو تعطيل لمسار خدمةً لمآرب لا تصب في مصلحة الوطن الجامع.

6- الإيمان بالمساواة

وهي على نوعين:

■ مساواة بين المواطنين عموماً من شتى المذاهب والمشارب تحقيقاً لمشاركتهم جميعاً مشاركةً كاملة غير منتقصة في الحياة العاقبة لدرء خطر التقوقع ضمن تجفّعات منغلقة متناقضة في ما بينها معطلة لكل ما هو مطلوب لصالح الخير العام.

■ مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات ونيل الفرص، ليتشارك الجميع في تزخيم الجهود الرامية إلى مواجهة تحديات العصر ومتطلباته، والنهوض بالوطن ممّا أوصلتنا إليه طغمة الفساد الحاكمة من انهيار وإحباط. لا يمكن أن تكون المرأة عنصراً ثانوياً في هذه المعركة، بل تتولد من المساواة بينها وبين الرجل حيويّة لا بدّ منها لاستنهاض الهمم واسترجاع الوطن.

بناءً على هذه المبادئ ندعو كلّ من يريد للبنان انعتاقاً من ظلاميّة الأمر الواقع إلى حوار جادّ ورصين هدفه إعادة المواطنين إلى قلب المعادلة السياسيّة، أملاً في أن يكونوا هم أصحاب القرار ولا يكون ثقةً من يقرّر لهم أو عنهم.

الحفاظ على هويّة لبنان العربيّة وتثبيت مكانته بين الأمم

01

• الحرص على أفضل العلاقات مع البلاد العربيّة
• ترسيم الحدود مع سوريا وإقامة علاقة نديّة
على أساس الاحترام المتبادل

في علاقات لبنان مع الخارج

التحدّيات	الحلول
01 تجاهل القرارات الدولية وتجاوزها	لبنان بلد مؤسس في الامم المتحدة ويحترم جميع قراراتها ولا سيما 425، 1559، 1595، 1701، 1757 لذلك لابد من السعي الى تطبيقها حفاظاً على موقع لبنان ضمن المجتمع الدولي
02 محاولة تجاهل انتماء لبنان العربي	لبنان عضو مؤسس في جامعة الدول العربية وهويته العربية مكرّسة في دستوره ولطالما أسهم اللبنانيون بنهضة الدول العربية وإنمائها. بالتالي، يجب التركيز على هذه الوقائع في أية مناسبة يصار فيها إلى التشكيك بذلك ومواجهة أية محاولة لتغيير هوية لبنان العربية
03 تخبط لبنان في الصراعات والمحاور الاقليمية	- النأي بالنفس والمحافظة على افضل العلاقات مع البلاد العربية وعدم تعكير علاقات اللبنانيين المقيمين في هذه البلدان مع مضيفهم - الدؤول دون ان يكون لبنان منصة لمناهضة اي دولة صديقة او السماح لاي جهة باستعمال اراضيهِ لتهديد امنها القومي او الاقتصادي او الاجتماعي
04 انعدام العلاقة الصّحية مع سوريا، ممّا يعرقل إيجاد حلول عادلة لمسائل كثيرة مثل: - تهريب البضائع المتعاطم عند الحدود المشتركة بين البلدين - عدم ترسيم الحدود النهائيّة بين البلدين - مسألة اللاجئين السوريين إلى لبنان - التحاق متطرّفين لبنانيين بداعش عبر الحدود السورية	ليس من الطبيعي أن تبقى أزمات تاريخية تهيمن على هذه العلاقة وهي حالياً بحدّها الأدنى. لذلك، يجب إيلاء معالجة المسائل الآتية أولوية قصوى: - ضبط الحدود الشرعية بين البلدين وإلغاء كافة الممرّات غير الشرعية - ترسيم الحدود للبنان وسوريا بشكل نهائي تصادق عليه الأمم المتحدة - الاتفاق مع سوريا برعاية الأمم المتحدة على ضمان أمن اللاجئين السوريين إلى لبنان تمهيداً لعودتهم التدريجية مع الجدولة الزمنية لهذه العودة - ضبط حركة المرور من لبنان إلى سوريا لتفادي تصدير إرهابيين محتملين عبر أراضيها على أن يكون التعاطي بين البلدين على أساس الاحترام المتبادل لسيادة كل منهما

العمل على حظر

شرعية السلاح

بمؤسسات

الدولة الأمنية

وتطبيقات

الطائف كاملا

تمهيدا لتطويره

02

• تكافؤ بين المتحاورين

• كفاءة لدى المسؤولين

في إنتظام الحياة العامة

التحدّيات	الحلول
01 عدم تطبيق اتفاق الطائف أو تطبيقه بشكل استنسابي	ينبغي تطبيق اتفاق الطائف بالكامل للوقوف على الثغرات التي تعترضه، إن وجدت، والعمل على تطويره من دون المسّ بالمسلمات المترسخة فيه
02 نعيش أزمة ذات طابع وجودي لأنّ الطبقة السياسيّة تفتتت من الطائفيّة ولا تهتمّها الانجازات التي تخدم الخير العام	القيام، من خلال الانتخابات النيابية المقبلة، بتصحيح الخلل الكامن في عدم شعور المواطنين بمواطنيتهم التي عمل السياسيون الحاليون على تجاهلها وذلك بالتصويت لصالح نواب مستقلين لم ينغمسوا يوماً في وحول الطائفية والمذهبية ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة اللتين تؤهلانهم للاضطلاع بمهامهم بما فيه مصلحة الوطن والخير العام
03 محاولة الهيمنة والتسلط من البعض على الآخرين وهذا ما يجعل الحوار الوطني الذي هو السبيل الوحيد لإنقاذ لبنان مستحيلاً لأنّ من أوّل شروط الحوار أن يجري بين متكافئين	تحقيق شرط التكافؤ بين المتحاورين من خلال الضغط الشعبي على حزب الله الذي يمارس التسلط والهيمنة بقوة سلاحه، وأوّل الغيث بهذا الاتجاه الانتخابات النيابية المقبلة المفصليّة
04 تفلّت السلاح	العمل على تطبيق القوانين كيّ يكون لبنان بلد منزوع من كل سلاح غير شرعي وغير لبناني وحصص السلاح بأيدي القوى الشرعية اللبنانية

03

مواطنن شريك في إدارة وطنه مشاركة فعليّة وفعّالة

• تحسين الأوضاع الاقتصادية للمناطق

• وإيلاء بيروت كامل الاهتمام الجدير بالعاصمة

في تمكين المواطن من المشاركة في إدارة شؤونه

التحديات	الحلول
01 أثبت نظامنا السياسي فشله عدّة مرات نظراً لأن الديمقراطية التوافقية تحوّلت إلى ديمقراطية تعطيية يمارس كل لاعب فيها حق الفيتو فيشلّ الدولة ويمنع رعايتها لشؤون المواطنين	أن تكون هناك ديمقراطية تشاركيّة بالمعنى السياسي الحديث لكلمة Participative Democracy وهي معتمدة اليوم من قبل دول عديدة في العالم بحيث يعطى الحق للمواطنين بالمشاركة الفعلية في إدارة شؤونهم من خلال عرائض يرفعونها لأصحاب القرار، توقّعها نسبة محدّدة من الناخبين، مع شمولها عنصر التنوّع الذي يميّز الشعب اللبناني، كي تصبح العريضة مقبولة (في عدّة دول تحدد النسبة بـ 10% من الناخبين). ويكون إدراج هذه العرائض والموضوعات التي تثيرها حكماً على جدول أعمال أصحاب القرار وتكون مناقشتها والبتّ فيها لزاماً عليهم في أول اجتماع يلي استلامها
02 انعدام الإنماء المتوازن المنصوص عنه في اتفاق الطائف والنتيجة أن المناطق الفقيرة أضحت أكثر فقراً بالإضافة إلى وجود مركزية مركّزة بشكل كبير تعطل إمكانية مشاركة المواطن بالشؤون الحياتية اليومية. لا مثيل لمركزيتنا المتشدّدة في أيّة دولة من دول العالم الحديث ولا حتى في فرنسا التي تعتبر الدولة المركزية بامتياز	إجراء إصلاحات إدارية ومالية تحسّن من الأوضاع الاقتصادية للمناطق المحرومة واعتماد اللامركزية الادارية الموسعة بحيث تدار شؤون المواطنين على نحو يسهّل حياتهم اليومية
03 افتقار العاصمة بيروت إلى الكثير من المقومات التي تتمتع بها العواصم الأخرى	مع عدم المساس بعبء الإنماء المتوازن الذي يطالب به، ينبغي إيلاء العاصمة اهتماماً خاصاً وإعادة تأهيل كافة مرافقها وخدماتها العامة وذلك عن طريق اعطاء بلدية بيروت صلاحيات تنفيذية تمكنها من خدمة ساكني المدينة على أفضل وجه

ضمان استقلال

القضاء

وسلامة

التحقيق في

تفجير المرفأ

04

• إلغاء المحاكم الاستثنائية ودعم الجسم القضائي
تنظيماً ورواتب

• استكمال مكننة المكتبة القضائية الرقمية لأداء
أسهل وأشمل

الإصلاحات القضائية

التحديات	الحلول	
01	تشكو السلطة القضائية في لبنان من تدخلات في عملها من قبل السلطة التنفيذية وقوى الأمر الواقع	إقرار قانون استقلالية القضاء، تخرج السلطة القضائية بموجبه من تحت وصاية اية سلطة دستورية اخرى، وبخاصة من جهة الطرف المخوّل تعيين القضاة وتحديد مرتباتهم. وحماية التحقيق الأولي في جريمة تفجير مرفأ بيروت وسرّيته، حتّى بلوغه القرار الظني ليسلك بعد ذلك طريقه القانونيّة نحو الحكم العادل
02	تعدد الجهات القضائية التي تبتّ في النزاعات	إلغاء المحاكم الاستثنائية وإلغاء المجلس الاعلى لمحكمة الوزراء والرؤساء
03	يشكو القضاة من تدني مرتباتهم، بخاصة في هذه الايام التي تدهورت فيها قيمة العملة الوطنية	إعادة النظر بصورة شاملة في سلسلة رتب ورواتب القضاة وتحسين مدخولهم وتعديل قانون المحكمة العسكرية لحصر نطاق سلطتها
04	يشكو عمل القضاء من بطء كبير، بسبب قلة عدد القضاة وكثرة الدعاوى المرفوعة أمامهم	في مرحلة أولى، تنظيم مباراة للاستعانة بمحاميين مسجلين لدى إحدى النقابتين في لبنان، يتمتعون بسنوات خبرة طويلة وسيرة حسنة، وتعيينهم كقضاة لدعم الجسم القضائي وبالتزامن، فتح باب أوسع للانتساب الى المعهد القضائي لكي يقوم المتخرجون منه بالحلول محل المحامين المشار اليهم أعلاه
05	لا يحضر القضاة الى مراكز عملهم إلا في ايام محدودة اسبوعياً	تنظيم عمل القضاة بحيث يداومون على نحو افضل
06	الفوضى العارمة في تنظيم وحفظ المحفوظات الرسمية والسجلات القضائية والتجارية والعقارية... الخ	استكمال عملية مكننة شاملة تسمح بحفظ هذه السجلات رقمياً وكذلك في مستودعات مؤهلة ومجهزة لهذا الغرض

05

استعادة أموال الضوّاعين وملاحقة ناهبيها

• محاسبة جميع المرتكبين وإقرار قانون عادل

لـ Capital Control

• تحديث قانون السريّة المصرفيّة لموافاة القضاء

بالمعلومات المفيدة

المصارف التجارية

التحديات	الحلول
01 التسيب الفاضح في عمل المصارف من جهة استيفاء البدلات والعمولات على كافة المعاملات المصرفية	تعديل قانون النقد والتسليف لإعطاء وزارة المالية الصلاحية لتحديد مبلغ او نسبة أقصى لهذه البدلات
02 الانتقائية في تحويل مبالغ للمودعين الى الخارج بعد 17 تشرين الاول 2019	تنظيم عمليات التحويل بإقرار قانون عادل لل Capital Control
03 تجاهل أصحاب المصارف حقوق المودعين وتحويل الارباح الباهظة الى الخارج مع فرضهم قيوداً مجحفة بحق المودعين لسحب اموالهم	إحالة كافة اصحاب المصارف الى التحقيق بهذا الصدد وإلزامهم بإعادة تحويل مبالغ الأرباح التي حولوها الى الخارج وغيرها من الأموال، الى لبنان
04 تشكل جمعية المصارف نوعاً من كارتيل تتخذ قراراتها لمصلحة أصحاب المصارف دون المودعين	إعادة النظر في القوانين والأنظمة التي ترعى عمل هذه الجمعية وإخضاعها لضوابط تأخذ في الاعتبار ليس فقط مصلحة أصحاب المصارف بل كذلك مصلحة المودعين
05 عشوائية كبيرة في تفاوت نسب الفوائد المالية التي كانت معتمدة في المصارف	تحديد هوامش نسب الفوائد المالية بين نسبة دنيا ونسبة عليا تواكب النسب العالمية المعتمدة للعمولات الاجنبية
06 يوجد عدد كبير من المصارف التجارية العاملة في لبنان مقارنة مع دول أخرى	إعادة هيكلة القطاع المصرفي باعتماد عمليات دمج المصارف غير القابلة للاستمرار بمكوناتها الخاصة واللجوء إلى كافة الوسائل القانونية التي تعيد أموال المودعين وفق برمجة زمنية محددة وإلغاء تراخيص المصارف التي لا تتماشى مع برنامج إعادة الهيكلة المذكورة. كما ينبغي إلغاء تراخيص المصارف التي هي غير قابلة للدمج وغير قابلة للاستمرار
07 إستحالة جمع المعلومات اللازمة عن مرتكب ما بسبب قانون السرية المصرفية	تحديث هذا القانون بإلغاء الاحكام التي تحول دون موافاة السلطات القضائية بأية معلومات تحتاج اليها في سياق النظر في دعوى او شكوى

إعادة الثقة

بالقطاع

المالي

والنقدي

06

• إصلاح أوضاع المصرف المركزي وهيكله
القطاع المصرفي

• تفعيل أجهزة الرقابة الماليّة والتشدد في
مراقبة الصيرفة

المصرف المركزي

التحديات	الحلول
01	التفاوت في الأرقام بين البيانات المالية لدى وزارة المالية ولدى المصرف المركزي
02	وجود ثغرات مالية مشبوهة في حسابات المصرف المركزي وفي كافة المؤسسات العامة
03	بعض موظفي المصرف المركزي يسقون من قبل جهات سياسية، وبخاصة في لجنة الرقابة على المصارف والمجلس المركزي وهيئة التحقيق الخاصة، كما وأن بعضاً منهم يعملون حالياً في القطاع العام أو القطاع الخاص في وظائف أخرى
04	يجوز حالياً تمديد ولاية كل من حاكم المصرف المركزي ونائبه الى ما لا نهاية له
05	لا تتمتع حسابات المصرف المركزي وعملياته حالياً بالشفافية المطلوبة
06	إنعدام الجدية في رقابة المصرف المركزي على عمليات المصارف التجارية والشركات المالية والصارفة
	اجتراح الوسائل الناجعة لمنع تكرار هذا التفاوت. على سبيل المثال، اعتماد القوائم والجداول نفسها لدى كل من الطرفين، على أن تتوحد مصادر الأرقام التي ترد فيها
	إجراء تحقيق مالي وتحقيق جنائي في بيانات كل من المصرف المركزي وكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وملاحقة ومعاقبة المرتكبين
	ينبغي ضمان استقلالية كافة الموظفين في المصرف المركزي باعتماد نظام جديد لتعيينهم
	تعديل القانون الذي يرفع إنشاء وعمل المصرف المركزي من جهة منع امكانية حصول اي تضارب مصالح بين المسؤولين في المصرف المركزي وبينه، وبخاصة في ما يتعلق بالتبعيات الإدارية أو أي عمل يقومون به في القطاع الخاص، كما هي الحال حالياً
	عملاً ببدء التداول في السلطة، ينبغي ان تحدد مدة ولاية الرئيس ونائبه بأربع سنوات مثلاً، قابلة للتمديد لولاية أخرى مماثلة ولمرة واحدة فقط
	ينبغي أن يُفرض على إدارة المصرف نشر وقائع اجتماعات مجلسها المركزي ورفع تقارير دورية الى وزير المالية بصورة منتظمة ليقوم عند الحاجة ببحثها في اجتماعات مجلس الوزراء
	تفعيل أجهزة الرقابة المالية والمصرفية بإعادة النظر في مكوناتها وإطلاق يدها في التحقيق ثم استرجاع الأموال المهربة. وكذلك التشدد في مراقبة الصيرفة وإلغاء تراخيص الذين يخلون بالقوانين التي ترعى اعمالهم وملاحقة الصيرفة غير المرخصين امام القضاء

إجراء الإصلاحات

المطلوبة

من قِبَل

البنك الدولي

والجهات

المانحة

07

• التفاوض مع الدائنين الخارجيين لجدولة الديون
• ضبط الإنفاق العام ووضع سقوف للكلفة النقدية

الإصلاحات المالية

التحديات	الحلول
01 عدم سداد الديون الخارجية عند استحقاقها	المبادرة الى التفاوض مع الدائنين الخارجيين للتوصل الى اتفاق حول جدولة الديون المتأخر سدادها
02 عدم توافر الشروط التي تفرضها الدول والمؤسسات المانحة لمساعدة لبنان	الإسراع في اجراء الاصلاحات المطلوبة خصوصاً من قبل صندوق النقد الدولي IMF للحصول على مساعدات الصندوق والدول المانحة
03 تفاقم الدين العام على نحو خارج عن السيطرة	إنشاء مكتب متخصص في شؤون الدين العام ضمن هيكلية وزارة المالية لمراقبة تطور الدين وإعداد الخطط الآيلة الى تسديده تدريجياً
04 تتكبد كافة المؤسسات العامة خسائر تلو الخسائر على حساب الخزينة العامة	إعادة هيكلة كافة تلك المؤسسات بتخفيض عيدها الفائض وإكمال مكننتها وترشييق وترشيد نفقاتها، بخاصة شركة كهرباء لبنان وأوجيرو ومصالح المياه، الخ...
05 نظام ضريبي فات عليه الزمن	اقرار نظام ضريبي عادل وحديث وتفعيل جباية الضرائب وملاحقة المتخلفين عن الدفع
06 التسيب في حركة البضائع عند الحدود الجوية والبرية والبحرية	اجراء رقابة اكثر صرامة على هذه الحركة لتأمين أعلى رقم ممكن من الايرادات الجمركية ومنع التهريب

اقتلاع الفساد والزبائنية ووقف عشوائية التوظيف واستكمال الحكومة الإلكترونية

08

• تفعيل كامل لعمل هيئة المناقصات ومجلس
الخدمة المدنية

• إلغاء المجالس الحالية ذات الصلاحيات المفتعلة
لمنفعة الناقلين

الإصلاحات لمجابهة الفساد

التحديات	الحلول
01 عدم ملاحقة المخليين بالقوانين السارية الرامية الى محاربة الفساد وتبييض الاموال	التشدد في ملاحقة المخليين بهذه القوانين، بعيداً عن المحسوبيات السياسية، وإحالتهم الى القضاء لمحاسبتهم ومعاقبتهم
02 تفشي الفساد على كافة الصعد وفي كافة الدوائر الحكومية	محاربة الفساد عن طريق استكمال الحكومة الالكترونية التي تؤمن الخدمات للمواطنين دون حاجة لأي تواصل مباشر بين موظف حكومي وصاحب معاملة، مما يعزز الشفافية ويزيل عن كاهل المواطن عبء الرشوات التي يتقاضها الموظف الحكومي ملاحقة ومحاسبة الموظفين الحكوميين المرتشين أو المتواطئين مع اصحاب المصالح الخاصة
03 معظم المبالغ الناتجة عن الفساد عائد الى المشاريع الكبرى التي ترسيها الوزارات والمجالس والدوائر الرسمية على مقاولين يضحون اسعارهم بهدف تحميل الخزينة مبالغ الرشوات والعمولات	تفعيل عمل هيئة المناقصات بشكل كامل بحيث لا يرسو أي عقد لأي مشروع إلا بعد أن تكون الهيئة المذكورة قد وافقت عليه، مما يعزز الشفافية ويضمن جودة العمل والمواد بأفضل الأسعار
04 المجالس والصناديق العديدة الحالية، التي تعمل خارج إطار الوزارات المختصة، ما هي سوى "تنفيعة" للسياسيين الذين يستفيدون من المشاريع التي تنفذ في مناطقهم وفي مناطق أخرى	إلغاء كافة هذه المجالس والصناديق وإلحاق المسؤولين فيها، من غير الفائزين، بالوزارات المختصة
05 عشوائية التوظيف في القطاع العام والفائض فيه يبلغ عشرات الآلاف من الموظفين غير العاملين فعلياً	تفعيل مجلس الخدمة المدنية لإعادة هيكلة كافة مكونات القطاع العام وإجراء المباريات وفق أعلى المعايير، يصار من خلالها الى توظيف عناصر وفقاً لكفاءتهم وليس لانتماءاتهم المذهبية أو المناطقية أو الحزبية، وصرف كافة الموظفين الفائزين
06 تحوم الشبهات بالفساد وهدر الاموال العامة حول وزراء ورؤساء لم يُطر الى ملاحقتهم، أو لم تفض ملاحقتهم الى اية نتيجة بسبب تضارب الصلاحيات مع المجلس الأعلى لمحاكمة الوزراء والرؤساء	لما كان تضارب الصلاحيات المذكور ينتهي بمجرد إلغاء المجلس الأعلى المذكور، ينبغي عندئذ تحويل كافة الدعاوى المقامة حالياً ضد أي وزير أو رئيس الى المحاكم العادية

تحرير القطاعات

الحيويّة

من الزمرة

الحاكمة

09

وإحياء الطبقة

الوسطى

• بناء اقتصاد مرتكز إلى طبيعة اللبنانيين ومهاراتهم

• وإحياء القدرة الشرائية للعملة المحليّة

لخدمة الشعب اللبناني

التحديات	الحلول
01 الاقتصاد اللبناني منهار اليوم بفعل فساد الزمرة الحاكمة وغياب أيّ حسّ بالمسؤولية لديها	إعادة بناء اقتصاد مرتكز على نقاط قوّة اللبنانيين: النشاط في العمل، والقدرة على التكيف، وموهبة الابتكار. لذلك وجب التركيز على تكوين قطاعات اقتصادية تُوائم نقاط القوّة هذه وتفيد منها
02 تقوم الكارتيلات المختلفة بخنق اقتصاد البلد وبسلب المواطنين قدرتهم الشرائية حتّى على صعيد الاحتياجات الأساسية من نفط وغذاء ودواء ...	على غرار بقية الاقتصادات الحرّة في العالم (أميركا والإتحاد الأوروبي، مثلاً) ينبغي سنّ قوانين تمنع استدامة الكارتيلات وتحول دون نشوتها
03 لطالما كانت ميزة لبنان طبقته الوسطى التي قامت بدور كبير في تسيير عجلة الاقتصاد ونشاط أسواقه. جرى تدمير هذه الطبقة الوسطى بفعل غياب حسّ المسؤولية عند الممسكين بزمام الأمور في البلد	لا بدّ من إعادة إنتاج الطبقة الوسطى فمن دونها لا يمكن أن يستعيد الاقتصاد اللبناني كامل حيويّته. لذلك وجب تأمين أسباب الحماية الاجتماعية الأساسية لهذه الطبقة وإعطاؤها التسهيلات الضريبية اللازمة لتستعيد دورها في الاقتصاد
04 المعروف أنّ في لبنان ثروة نفطية وغازية هائلة يمكنها المساهمة في الاقتصاد بشكل فعّال. لكنّ صراع المصالح السياسية تركها مدفونة إلى اليوم	لا بدّ من تحرير هذا القطاع من الزمرة الحاكمة للتمكّن من استثمار هذا المورد الهامّ ووضعها في خدمة إعادة بناء اقتصادنا
05 الطاقة عصب أيّ اقتصاد وقد تمّ تدميرها من قبل الطغمة الحاكمة فسادت العتمة وحل الظلم والظلمات على مؤسسات تخدم احتياجات المواطنين الحيوية والأساسية	إعادة بناء قطاع الطاقة ابتداءً من توفير حلّ ناجع لمسائل الكهرباء والسدود والمياه بشكل لامركزي يتيح للمواطنين المشاركة في الرقابة على هذا القطاع ومنع الارتكابات والفساد
06 يرزح اللبنانيون اليوم تحت درجات مرتفعة من التلوّث، وفاتورة استيراد الفيول والمازوت والغاز ترهق الشعب والاقتصاد	الاعتماد أكثر وأكثر على الطاقة النظيفة باعتماد طاقة شمسية أو متولّدة من الرياح أو من المياه، خصوصاً من خلال تشجيع المواطنين والبلديات على اعتماد هذه الأنواع من توليد الطاقة

جعل الطبابة

والدواء

والاستشفاء

والضمان

حقوقاً

مسئلاً بها

لجميع المواطنين

10

• تقديم الوقاية على العلاج وتحويل المستشفيات
الصغيرة مراكز رعاية

• تطوير مستشفيات القطاع العام وتجهيزها
وتحفيز الأطباء والمرضى

الوضع الصحي في لبنان

التحديات	الحلول
01 إرتفاع الكلفة الصحية نتيجة تركيز النظام الصحي على النواحي العلاجية بنسبة 90%	لجم التعثر الحاصل في هذا القطاع، مع التشديد على التوعية والوقاية والرعاية الصحية الأولية استباقياً لضرورة العلاج وارتفاع كلفته
02 معظم المستشفيات في لبنان تمتلك أقل من 100 سرير وموزعة بشكل غير متوازن على المناطق، ولا وجود لمستشفيات مركزية في الأقسية لاستقبال حالات الأمراض المستعصية والخطيرة	تحويل المستشفيات الصغيرة لمراكز رعاية صحية أولية. إنشاء مستشفى مركزي في كل قضاء ليستقبل حالات الأمراض الصعبة وذلك بتفعيل مستشفيات القطاع العام التي هي قيد الإنشاء وإدارتها بروح القطاع الخاص وتوزيعها بشكل عادل على كافة المناطق
03 غياب المختبر المركزي بعد الذي جرى إقفاله	يجب إعادة تأهيله لمراقبة جودة ونوعية الأدوية
04 هناك حصرية لاستيراد الأدوية	يجب رفع الحصرية للشركات
05 هناك تضخم فوضوي في عدد الأطباء الأخصائيين وتوزيع غير عادل لحضورهم في المناطق	اعتماد خريطة بشكل يؤمن العدالة الصحية لكافة المواطنين عن طريق حسن توزيع الأطباء
06 هجرة الأطباء بسبب تردّي الأوضاع المعيشية، ونقص متساعد في الطواقم الطبية المساعدة (تمريض)	تحفيز الأطباء على البقاء في الوطن والسعي لاعتماد قانون يضمن حضانة الطبيب وحقوقه، والعمل على توفير حوافز مشجعة للطواقم المساعدة
07 تزايد عدد المستوصفات التي تعمل بلا رقابة، فيما المستوصفات الحكومية مشلولة ومستوصفات بلدية بيروت مغلقة	وضع مقاييس علمية وموضوعية ومدروسة لإنشاء مستوصفات تراعي المستوى العلمي والعالمي، وتفعيل المستوصفات الحكومية، وإعادة فتح مستوصفات بلدية بيروت

مكافحة العنف الأسري وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات

• الفصل بين حق المرأة في نقل جنسيتها لأطفالها
ومسألة التوطين

• تأكيد حق المرأة في التدرج بالوظائف العامة
وخوض المجال السياسي

في حقوق المرأة

التحديات	الحلول
01 دور المرأة في بلدنا محصور في مجالات معيّنة الأمر الذي يحدّ من مساهمتها في الحياة العامّة	تنفيذ الخطة الوطنيّة لتطبيق القرار 1325 المشتمل على دور المرأة في الأمن والدفاع ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام، وعلى إسهامها في السياسة والاقتصاد، ومكافحة العنف المبني على التمييز بين المرأة والرجل، إلى جانب تنفيذ سائر الخطط الوطنيّة المتعلّقة بحقوق الإنسان والحاصلة على موافقة الحكومة اللبنانية
02 غياب المساواة بين الرجل والمرأة، وهيمنة القوانين والممارسات الظالمة بها في ذلك زواج القاصرات	تعديل قوانين الأحوال الشخّصيّة لضمان حقوق المرأة في كافّة المجالات، وتحديد سنّ الزواج القانوني بـ 18 سنة
03 تفشّي العنف الأسري وضعف التصدي له وإفلات المرتكبين	تطبيق القوانين وتطويرها تصدياً للعنف الأسري عموماً ومحاربة التحرش الجنسي عبر تطبيق القوانين التي تجرّمه وتقضي بحبس المرتكب وتغريمه
04 حرمان الأمّ اللبنانية من حقّها الوطني في إعطاء جنسيتها لأولادها	إعادة النظر في قانون الجنسية المعمول به حالياً في لبنان لمنح المرأة حقّها الطبيعي كمواطنة لبنانية أسوة بالمواطنين الذكور المتمتعين بمواطنتهم الكاملة
05 عدم الالتزام بحق المرأة في التدرج بالوظائف العامة وفي دخول المعتزك السياسي	فرض سياسة اقتصادية واجتماعية تضمن مشاركة النساء في سوق العمل بمختلف مجالات القطاع الخاصّ والوظائف الرسميّة مع حفظ حقوقهنّ العائدة إلى متطلبات الإنجاب والأمومة وتعزيز مشاركة النساء في العمل السياسي والاقتصادي وصنع القرار ومشاركتها في السلطتين التنفيذية والقضائية وفي الادارة العامة مع زيادة التزام الحكومة في تعيين نساء في المراكز القيادية. وكذلك في مختلف النقابات والمهن الحرة والمؤسسات الاقتصادية

استحداث مناهج دراسية متطورة

12

ورفع مستوى المدرسة الرسمية

• توجيه طلاب (وطالبات) الثانوي نحو اختصاصات
تلبّي سوق العمل

• تشجيع الجامعة اللبنانية والتميز بين جامعات
رصينة وأخرى هجينة

في الشباب والتربية

التحديات	الحلول
01 نتيجة الإهمال المتراكم لأولويات التعليم والتربية صار لبنان عملياً يفتقر إلى مناهج تعليم تليق بسماعته وبأجياله الطامحة إلى النجاح	استحداث مناهج تعليمية تواكب العصر وتعدّ أجيالنا للدور الريادي المتألق كما عُرف الشباب اللبناني عبر التاريخ
02 من نتائج الفساد المهيم على الإدارة في لبنان إهمال التعليم الرسمي على جميع المستويات، الأمر الذي تفاقم حديثاً مع ارتفاع نسبة الفقر وعجز الطبقة الوسطى عن تحمّل أقساط المعاهد والجامعات الخاصة	تعزيز المدارس الرسمية في المراحل المختلفة من ابتدائية وتكميلية وثانوية، وتطوير الجامعة الوطنية بعد كف يد الأطراف السياسية الهدامة عنها، وإخضاع الجامعات الطارئة التي نشأت عشوائياً برعاية الفساد والفاستدين، لشروط أكاديمية صارمة، وسحب رخصة كل جامعة لا تستوفي هذه الشروط
03 انشغال الطبقة السياسية بمصالحها الخاصة حصرياً أدى إلى إهمال ضرورة تزويد الشباب بالتوجيه المهني على عتبة التخصص الجامعي، الأمر الذي أوجد ضياعاً لدى الناشئة	رسم سياسة توجيه مهني مبنية على أحدث الوسائل العصرية ومزودة بأدق الدراسات والمعلومات، تستفيد منها الأجيال ابتداء من المرحلة الثانوية، مع تعزيز المعاهد التقنية والفنية المرتبطة بمختلف المهن الناشئة
04 غياب التربية المدنية وتغيب أولويات الأجيال عن الاهتمام الرسمي الغارق في المحاصصات والخلافات ينتج لدى الشباب إحباطاً وولاءات هدامة	خفض سن الاقتراع وتعزيز روح المواطنة وتحقيق الذات في المجالات والأنشطة البناءة
05 درجت الطبقة السياسية الفاسدة على إعطاء الرياضة في لبنان دوراً مذهيباً مقيتاً يشبه سائر اهتماماتها ومواقفها وينعكس سلباً على الشباب وعلى دور الروح الرياضية في تنقية النفوس	العمل على تحرير الفرق الرياضية من كل صبغة فئوية أيّاً يكن منشأها، وتشجيع جميع الفرق والأبطال الأفراد وفق كفاءاتهم وفرص تطوّرهم لا حسب انتماءات جانبية، والإسراع في رعاية المواهب الواعدة خصوصاً في المجالات التي تقتضي تدريباً باكراً

13

بيئة بنيانية سليمة ووطنية

-
- فرض قوانين لحماية المساحات من التصحر والماء والهواء والارض من التلوث
 - إعادة تدوير النفايات لتوليد طاقة بديلة والإفادة من مواردنا الطبيعية

البيئة والطبيعة

التحديات	الحلول
01 عدم التزام العمارة الخضراء	اعتماد المواصفات التي أقرت بنقابة المهندسين للأبنية الخضراء، خصوصا الأبنية الجديدة
02 سوء ادارة النفايات بالمدن	تطبيق وتطوير القانون رقم 80 الخاص بإدارة النفايات الصلبة وإعادة التدوير
03 غياب التخطيط المتكامل للنقل	اقتراح قانون لتخطيط النقل العام يشمل الحافلات الكبيرة والصغيرة تكون صديقة للبيئة على أن تتوافر لها المواقع المناسبة
04 فوضى البنية التحتية والخدمات وأثرها على التنمية المستدامة	اقتراح قوانين لفصل مجاري المياه الآسنة عن مجاري مياه الأمطار وتفعيل منشآت المعالجة الموجودة واصلاح وتطوير الشبكات
05 الفوضى في إدارة البيئة البحرية والساحلية	التزام تطبيق مرسوم 8171 - عام 2002 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية والتزامه وتطبيقه من قبل وزارتي البيئة والأشغال العامة والنقل
06 إهمال المناطق الخضراء والمناطق المفتوحة	اقتراح القوانين لحماية المناطق الخضراء والاهتمام بها مثلا حرش بيروت وغيره من الحدائق والساحات العامة والمحميات

